'التكتل' الأوروبي في مواجهة التحديات (2): الشرخ الأوروبي 'الكبير' وآثاره الدائمة!

21-6-2004

لكن ومع هذا، فإنه لا يبدو أن استراتيجيات مختلف الإطراف تندرج في إطار الاستمرارية، إذ هناك أدوار قد لا يمكن المحافظة عليها، حيث إن ألمانيا قد تشكل الحلقة الضعيفة في البناء الأوروبي

مواد ذات علاقة

'التكتل' الأوروبي في مواجهة التحديات (1): إشكالية الهوية والانتماء

هناك أوروبا قبل الحرب الأخيرة في العراق وأوروبا بعد هذه الحرب، التي أظهرت وجود شرخ في الصوت الأوروبي حول هذه المسألة الحاسمة، وهذا في اللحظة التي كان الاتحاد الأوروبي يستعد لتوسيع إطاره ليضم خمسة وعشرين بلدا بدلا من خمسة عشر بلدا.

إن الانقسام الذي ظهر في الصف الأوروبي كشف في الواقع عن عدة تساؤلات حول الرؤية التي يمكن أن تعبر عن أوروبا في العالم اليوم، بحيث يمكن أن يصل عدد الدول المكونة لها إلى خمس وثلاثين دولة.

فهل ينبغي على أوروبا أن تعطي الأولوية في تسيير النظام الدولي لمقاربة تقوم على التعددية أو تقبل بالمنطق الأحادي الجانب الذي تتبناه إدارة جورج دبليو بوش؟

وهناك سؤال استراتيجي فرض نفسه في خضم الانقسامات التي ظهرت في أوروبا وهو: هل الاشتراك في وجهات النظر بين الأوروبيين أهم من الاتفاق مع الولايات المتحدة؟".

الشرخ الأوروبي كبير وستكون له آثار مستديمة، وإن فرنسا قد تبنت أثناء الأزمة العراقية - ثم الحرب- الأخيرة دورا "معارضا" إلى جانب الشريك الألماني وإن بدرجة أقل. ولاشك أن الرئيس جاك شيراك قد حصل على شرعية دولية كبيرة، وظهر كبطل المقاومة، ضد هيمنة غير محتملة مثلها الرئيس الأميركي، ولا شك أيضا أن الرئيس شيراك قد عبر بموقفه عن أغلبية الرأي العام الفرنسي والأوروبي الذي يناهض تلك الحرب. واشتهر وزير الخارجية الفرنسي السابق دومينيك دوفيلبان، على صعيد العالم كله، من خلال المداخلات الجريئة التي تقكم بها أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة. وقد كان المستشار الألماني جيرهارد شرويدر هو أول من أبدى تردده حيال أي تدخل عسكري في العراق. بل وجعل من هذا الموقف "الحصان الأساسي" في المعركة الانتخابية الصعبة التي خاضها، وكان التزامه بعدم القبول أبدا بخوض الحرب وراء فوزه بنسبة ضئيلة في إعادة انتخابه في سبتمبر 2002، وكان الرئيس الفرنسي جاك شيراك قد اتخذ هو الآخر موقفا مبكرا جدا ضد الحرب على قاعدة تحليل صحيح، هو أن الحجج التي قدمتها الولايات المتحدة من أجل التدخل، أي امتلاك العراق لأسلحة دمار شامل ووجود علاقات بين نظام صدام حسين وتنظيم القاعدة حجج مشكوك بها، وكانت الأهداف الضمنية للعملية ليست في متناول اليد، كما كانت التهديدات الملموسة للأمن

الدولي غير موجودة، لذلك كان ينبغي إعطاء الأولوية، كما رأى الرئيس شيراك، لعملية نزع أسلحة العراق ضمن إطار عمل منظمة الأمم المتحدة.
لكن من جانب آخر، يرى بعض المراقبين أن فرنسا وألمانيا ربما اقترفتا خطأ سياسيا، إذ كان عليهما السعي للوصول إلى موقف أوروبي موحد تتفق عليه البلدان الخمسة عشر التي يتألف منها الاتحاد الأوروبي، لكنهما تصورتا أن مجرد إعلان موقفهما الحازم يعد كافيا لانضمام البلدان الأوروبية الأخرى لهذا الموقف، مما بدا معه إلى حد ما وكأن الموقف الأوروبي تابع لإرادتهما. وربما كان ذلك أيضا بمثابة خطأ "بسيكولوجي" جلب ردود فعل عليه، سيما وأن الولايات المتحدة الأميركية ودبلوماسيتها كانت قد جعلت من رئيس الوزراء البريطاني توني بلير مجرد ناطق باسمها، أكثر مما هو وسيط مع أوروبا، كما كانت قد بدأت مساعيها لدى العديد من الحكومات الأوروبية للانضمام إلى صفها.
وكانت نتيجة هذا كله "نداء الثمانية" يوم 3 فبراير 2003 بمبادرة من توني بلير وخوسيه ماريا ازنار، رئيس وزراء إسبانيا السابق، ووقع عليه أيضا رؤساء وزراء ايطاليا والبرتغال والدانمارك وبولندا والمجر والرئيس التشيكي فاكلاف هافل، وكان لذلك النداء رسالة مزدوجة، فهو من جهة تأكيد على الرابطة الأطلسية، التي تشكل أكثر من أي يوم مضى ضماناً لحرية أوروبا!، ومن جهة ثانية دعم لا لبس ولا غموض فيه للقراءة الأميركية للأزمة العراقية، حيث تم التأكيد على أن "النظام العراقي بأسلحة الدمار الشامل التي يمتلكها يشكل تهديداً واضحاً للأمن العالمي". وفضلا عن هذا وذاك، كان النداء بمثابة رد على ما بدا بمثابة نزعة هيمنة فرنسية ـ ألمانية على أوروبا.
ولم يتردد الرئيس الفرنسي جاك شيراك من وصف نداء الثمانية بأنه "عمل صبياني وخطير" ووصف موقف البلدان المرشحة – آنذاك- للانضمام للاتحاد الأوروبي، مثل بولندا، بأنها قد تصرفت بـ "شيء من الخفة"
وإن مثل هذا القول لا يخلو من الازدراء حيال الأعضاء "القادمين"، بل ويمكنه القول بأنه لا يخلو من بعض التهديد المبطن. وفي كل الحالات بدا أن هناك شرخا حقيقيا داخل الاتحاد الأوروبي حيال مسألة حساسة مثل أزمة ثم حرب العراق التي أظهرت بأن أوروبا الموحدة لا تملك "صوتا موحدا" على صعيد السياسة الخارجية.
إن الأزمة التي شهدتها أوروبا ينبغي فهمها ابتداء في بعدها التاريخي، ذلك أن الأمر لا يتعلق بحدث معزول حصل فجأة كي يضع حداً لحالة سابقة من الانسجام المستمر، وإنما كشف بالأحرى عن حالة كامنة. والغاية السياسية للاتحاد الأوروبي لم تكن أبدا موضع اتفاق تام بين جميع الشركاء.
والنزعة الأطلسية لدى بعض الأوروبيين لم تولد مع الحرب في العراق. وهذا النقاش موجود في الواقع منذ أصل البناء الأوروبي مع حق النقض "الفيتو" الذي فرضه الجنرال شارل ديغول على دخول بريطانيا للمجموعة الأوروبية آنذاك. ولقد انضمت لها في مطلع سنوات السبعينيات فقط، وإذا كانت قد أضافت بالتأكيد قوة اقتصادية جديدة لأوروبا وفتحت آفاقاً سياسية أكيدة، إلا أنها أظهرت باستمرار مفهوما خاصا لانتمائها إلى الاتحاد الأوروبي، وهذا ما تشير إليها مجمل النقاشات الدستورية والمالية الإستراتيجية. وكان انضمام بعض الدول المحايدة مثل ايرلندا في عقد السبعينيات ثم السويد وفنلندا والنمسا في التسعينيات سببا في زيادة تعقيد الوصول إلى تعريف محدد لوحدة إستراتيجية أوروبية. ثم جاء انضمام عدد من دول أوروبا الوسطى الشرقية بداية من

مطلع شهر مايو 2004 ليجعل الميزان الاستراتيجي يميل إلى كفة التوجه الأطلسي في مجالات الأمن والدفاع.
لقد بدا بوضوح أن هناك حالة من الانقسام بين أولئك الذين يطالبون بأوروبا أوروبية أو أوروبا القوية، وهؤلاء لا يمثلون سوى الأقلية، وبين أولئك الذين يؤيدون إقامة علاقة متميزة مع الحليف الأميركي. وفي فرنسا تسود في الواقع الرؤية القائلة بوجود أوروبا ذات رابطة قوية مع الولايات المتحدة وإنما القادرة أيضا على أن تتحرك وحدها بطريقة مستقلة. وإن علاقة فرنسا بالولايات المتحدة كانت معقدة باستمرار، لاسيما أنها تعاني دائماً من الإحساس بأنها مدينة للأميركيين الذين شاركوا بقسط كبير في تحرير فرنسا من الاحتلال النازي أثناء الحرب العالمية الثانية، لكن فرنسا تحس أيضا بأنها دائنة في علاقتها بالولايات المتحدة، إذ إنها كانت قد شاركت بفعالية في حرب الاستقلال الأميركية..
كما أن هناك عاملا آخر يثير خشية العديد من البلدان الأوروبية ويتمثل في الدور المهيمن الذي يريد الثنائي الفرنسي ـ الألماني أن يلعبه في إطار الاتحاد الأوروبي. وإذا كان الجميع يقبلون بأنه، أي الثنائي الفرنسي الألماني، بمثابة محرك لابد منه بالنسبة لأوروبا، فإن أفق "القيادة" الألمانية ـ الفرنسية يثير المخاوف وهذا كان بالتحديد أحد مدلولات "نداء الثمانية" الذي أطلقه توني بلير وخوسيه ماريا ازنار مع ست دول أوروبية أخرى لتأييد السياسة الأميركية حيال العراق..وإن بريطانيا لم تخف أبدا علاقاتها المتميزة مع الولايات المتحدة الأميركية. وبالتالي عارضت باستمرار طموح الوصول إلى أوروبا سياسية مزودة بمؤسسات قوية. لكن وصول توني بلير إلى رئاسة الحكومة دفع البعض للاعتقاد بأنه قد يقوم بمنعطف تاريخي باتجاه أوروبا، لاسيما وأنه معروف أنه ذو ميول أوروبية قوية وحيث إنه وقع مع فرنسا عام 1998 في "سان مالو" بفرنسا بيانا مشتركا حول المسائل الدفاعية. لكن "القضية العراقية" وضعت حدا لمثل هذا التوجه.
من جهة أخرى تنظر الولايات المتحدة لأوروبا بكثير من الشك. وإذا كانت غير مقتنعة حقيقة بنجاح "اليورو" فإنها لم تبحث أبدا عن منع تبنيه.
وبدا للمرة الأولى أن الولايات المتحدة الأميركية تريد أن تلعب بوعي ورقة الانقسام الأوروبي. ولم تتردد في ممارسة كل الضغوط الممكنة على فرنسا وبشتى الوسائل الاقتصادية، كحرمان الشركات الفرنسية من نيل عقود لإعادة تعمير العراق، وسياسية من خلال توقيع اتفاق مع ليبيا، وجغرافية سياسية بواسطة الضغط على الحكومة الفرنسية ، وعلى شركة الخطوط الجوية الفرنسية من أجل زيادة إجراءات السلامة عبر الأطلسي. وبدا أن الولايات المتحدة تعمل على عزل فرنسا من أجل تعزيز الرؤية البريطانية لأوروبا. وكانت تلك هي الإستراتيجية التي عبر عنها "نداء الثمانية" والذي يبدو بأن إدارة جورج دبليو بوش لم تتخل عنه حتى الآن.
لكن ومع هذا، فإنه لا يبدو أن استراتيجيات مختلف الإطراف تندرج في إطار الاستمرارية، إذ هناك أدوار قد لا يمكن المحافظة عليها، حيث إن ألمانيا قد تشكل الحلقة الضعيفة في البناء الأوروبي. وكان المستشار الألماني جيرهارد شرويدر قد فاز في الانتخابات التشريعية الأخيرة على أساس الموقف المعادي للحرب ضد العراق، وقطع بهذا الصلة مع الموقف الألماني التقليدي المعروف بانضوائه تحت راية الحلف الأطلسي. ثم إن وضع المستشار شرويدر نفسه ليس بمنأى عن العواصف، وفي هذا السياق لا

يعتقد بأن ألمانيا ستستطيع أن تقاوم لفترة طويلة سحر الصديق الأميركي. ثم إن فلاديمير بوتين الرئيس الروسي قد تخلى عن جبهة الرفض. بالشكل نفسه يمكن القول إن ألمانيا ستحاول عاجلا أو آجلا دفع فرنسا نحو تبني موقف أكثر "اعتدالا". أما توني بلير فانه لم يجن من مشاركته في التحالف المكاسب التي كان ينتظرها. لقد خسر تعاطف الرأي العام البريطاني ولم ينجح بأن يكون "الممر الإجباري" أو "همزة الوصل" بين أوروبا والولايات المتحدة الأميركية. وهذا يعني أنه يمكن أن يكون خاسرا على جميع الجبهات، فهو يعاني من الهشاشة سياسيا وهو منحاز إلى حليف ـ شريك ليبدو أنه ذو مستقبل لامع. وفي الوقت نفسه يعاني من القطيعة مع أوروبا.

باختصار لا تزال الأمور مرشحة للعديد من الاحتمالات، وما من شيء يبدو محسوما حتى الآن، لذلك سيستخدم كل لاعب ما لديه من أوراق.

'التكتل' الأوروبي في مواجهة التحديات (1): إشكالية الهوية والانتماء

18-6-2004

إلى أين تمتد حدود أوروبا؟ والإجابة عنه يحدد بدوره مسألة الانتماء، ذلك أنه بدون هذا التحديد فإن مشاعر الإحساس بالهوية تبقى مشوشة ومصدر قلق،وأن هذا التوسيع وإلى يحمل بالنسبة لأوروبا خطر ضياع الهوية المشتركة.

في ديسمبر 2002، انتهت المفاوضات في كوبنهاغن حول توسيع إطار الاتحاد الأوروبي كي يضم عشرة بلدان جديدة من أوروبا الوسطى والشرقية وخلال أربع وعشرين ساعة سادها التوتر، كان رؤساء الدول والحكومات الأعضاء في المجلس الأوروبي يناقشون طلب الحكومة البولندية بتقديم مليار يورو لها كمساعدة. وانتهى الأمر بالموافقة على ذلك على الرغم من المزاج العصبي الذي أبداه رئيس الوزراء البولندي ليزيك ميلر واعترافه بالجميل بطريقة خجول لا تكاد تكون بادية.

وبعد خمسة عشر يوما فقط من تقديم المساعدة الأوروبية لبولندا، أعلن رئيس وزرائها أن بلاده سوف تشتري طائرات (اف ـ 16) أميركية الصنع على الرغم من وجود عروض أوروبية منافسة!.

في 4 فبراير 2003 قام ليزيك ميلر بتوقيع "نداء الثمانية" الذي تم إطلاقه بمبادرة من رئيس الوزراء البريطاني توني بلير ورئيس وزراء أسبانيا السابق خوسيه ماريا ازنار من أجل دعم الحرب الأميركية في العراق، وفي 13 ديسمبر 2003 كان ميلر نفسه من جديد مع ازنار أحد أكبر المسئولين عن فشل قمة بروكسل التي كانت مقررة لدراسة الدستور الأوروبي.

ويرى بعض المحللين أن بولندا وخلال عام، وحتى قبل انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي، قد خرقت التضامن الأوروبي على الصعيد المالي وهزت التلاحم السياسي والاستراتيجي وسدت آفاق المنظور المؤسسي، بحيث إن أوروبا بدت في مطلع العام الحالي أكثر

هشاشة وأكثر انقساما.
ومن المهم الإشارة إلى أن بولندا ليست المسئول الوحيد عن ذلك وليست أيضا المسئول الرئيس، لكنها وبسلوكياتها، تمثل رمزا لتعقيد عملية توسيع إطار الاتحاد الأوروبي الذي شمل من شهر مايو الماضي عشرة دول أعضاء جدد.
والصدامات التي أثارتها بولندا، وحتى قبل انضمامها رسميا للاتحاد الأوروبي، تعكس بوضوح مدى المخاطر التي يمكن أن تواجه أوروبا ذات الخمسة وعشرين بلدا بعد انضمام بلدان أوروبا الوسطى والشرقية لها، وبعد ما عانته هذه البلدان من تاريخ فريد بعد الحرب العالمية الثانية.
ومن الواضح أن عملية التوسيع الجارية ليست كغيرها، وكانت أوروبا الموحدة قد بدأت بستة بلدان خلال الخمسينيات، ثم أصبحت أوروبا التسعة بعد انضمام ايرلندا والدانمارك وبريطانيا لها في سنوات السبعينيات وأوروبا العشرة عام 1980 مع انضمام اليونان، ثم أوروبا الاثني عشر بلدا عام 1986 بانضمام أسبانيا والبرتغال لها، وأوروبا الخمسة عشرة بإضافة النمسا وفنلندا والسويد عام 1995.
وكان المقصود من التوسع، هو تعميق السوق الأوروبي الداخلي بالنسبة للجميع وربط بريطانيا بالقارة، على الرغم من تردد الجنرال ديغول طيلة وجوده بالحكم، وتكريس الديمقراطية التي عادت لليونان وأسبانيا والبرتغال، بعد حكومات عسكرية في اليونان، ووفاة سالا زار في البرتغال وفرانكو في إسبانيا.
كذلك كانت هناك قواسم مشتركة كثيرة بين بلدان أوروبا الخمسة عشرة، فجميعها تمثل أمما غنية وتتبنى اقتصاد السوق وكانت تنتمي كلها أثناء فترة الحرب الباردة إلى "كتلة" الغرب في مواجهة الاتحاد السوفييتي و"كتلته"، باختصار كانت تشكل مجموعا متجانسا على المستويات الاقتصادية والسياسية، أي أن حدود الاتحاد الأوروبي كانت مترابطة بشكل ما بسبب التهديد الخارجي الذي مثلته المجابهة بين الغرب والشرق وأيضا بفعل وجود الحلف الأطلسي.

وتختلف المسألة بالنسبة لعملية التوسيع الحالي لإطار الاتحاد الأوروبي. هناك أولا عدد البلدان الأعضاء الجديدة، إذ إن الأمر يتعلق بعشرة بلدان دفعة واحدة، وهناك تباين كبير آخر من حيث طبيعة المشكلات المطروحة. حيث يرى المراقبون أن الأمر يتعلق هذه المرة بعملية إعادة توحيد حقيقية للقارة، بعد حالة الشقاق التي عاشتها بعد الحرب العالمية الثانية. والدول الأعضاء الجديدة كانت كلها (باستثناء قبرص ومالطة) تدور في فلك الاتحاد السوفييتي السابق. وكانت تنتسب لحلف وارسو في مواجهة الحلف الأطلسي..
وكانت بريطانيا مؤيدة لتوسيع الاتحاد الأوروبي لأنها كانت ترى بأن ذلك سيؤدي في المنظور البعيد إلى إضعاف البنية السياسية المشتركة، كما أنه سيؤدي إلى دخول بلدان جديدة إلى الاتحاد تتقاسم مع بريطانيا الخيارات الأطلسية. وكانت فرنسا من جهتها تأمل بأن يكون لها مناطق نفوذ جديدة في شرق القارة مما يغذي حلم القوة لديها وإمكانية تشكيل ثقل مقابل للولايات المتحدة الأميركية.
ويمكن القول إن توسيع الاتحاد الأوروبي ليشمل شرق القارة وجنوبها كان مفروضا

كضرورة تاريخية وجغرافية سياسية أكثر من كونه مشروعا يتفق عليه الجميع، قاموا كلهم بتصميمه. وهذا يشكل مكمن قوته وخصوصيته ولكن أيضا محدوديته.
وإن أوروبا الخمسة والعشرين اعتباراً من الأول من شهر مايو 2004 غدت واقعا، لكن على خلفية مشاعر يشوبها الحذر. والسؤال هو معرفة إذا كانت سوف تنجح؟ لقد أصبحت بملايينها الـ 450 أكبر سوق داخلي في العالم وقوتها الاقتصادية تعادل قوة الولايات المتحدة الأميركية، ويمكنها أن تفرض نفسها غداً على الصعيد السياسي، كما أن ثروتها الثقافية هائلة ومتنوعة. وسيلحق اقتصاد بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المتأخر باقتصاد بلدان أوروبا الغربية المتقدمة بسرعة، ولاشك بأن هذا كله يدفع للتفاؤل في رأي المراقبين، لكن وعلى الرغم من التفاؤل الذي يثيره مشروع التوحيد الأوروبي، فإنه يواجه مع ذلك ثلاثة تحديات رئيسية هي: تحدي العدو وتحدي التنوع وتحدي التضامن. لم يجد أي تحد من هذه التحديات الثلاثة أي حل مع التوسيع الجديد للاتحاد الأوروبي 2004، سيما وأن هذا التوسيع وإلى جانب كونه "مغامرة" إنسانية طموحة ورهانا تاريخيا واعدا، يحمل بالنسبة لأوروبا (في نظر المراقبين دائما) خطر ضياع الهوية المشتركة.
وهنا يطرح تسائل هام وحاسم: إلى أين تمتد حدود أوروبا؟ والإجابة عنه يحدد بدوره مسألة الانتماء، ذلك أنه بدون هذا التحديد فإن مشاعر الإحساس بالهوية تبقى مشوشة ومصدر قلق. وهنا أيضا تطرح إشكالية انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي، حيث إن مسألة انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي تثير الكثير من الجدل، ويعتبرها اليمينيون المتطرفون وأنصار نزعة التأكيد على السيادة الوطنية في فرنسا بمثابة حصان طروادة، الذي سيدل على مدى انحراف الفكرة الأوروبية عن تحقيق الهوية الأوروبية. إنها مسألة ينقسم حولها الرأي العام في أوروبا وحيث يبدو أن الأغلبية معادية لانضمام تركيا للاتحاد الأوروبي. وفي كل الحالات سوف تكون في قلب النقاشات العامة خلال السنوات التالية، هذا وتجدر الإشارة أيضا إلى أن عام 2004 سيكون حاسماً واستراتيجياً بالنسبة لانضمام تركيا رسمياً إلى الاتحاد، إذ إن الأوروبيين سيقررون خلال شهر ديسمبر من هذه السنة إذا كانوا سيفتتحون -أم لا- المفاوضات مع تركيا والتي تمثل المرحلة الأخيرة قبل الانضمام النهائي لأوروبا الموحدة.
فهل يمكن لأوروبا أن تستقبل في إطارها بلدا لا ينتمي إلى الإرث الديني لحضارتها، وخاصة المسيحي؟ وكان المستشار الألماني السابق هيلموت كول قد عبر عن أوروبا بأنها "ناد مسيحي"، لكن هذا يخالفه فيه الكثيرون، ممن يؤكدون على وجود ممارسات دينية متنوعة في أوروبا. وبالتالي ينبغي بحث مسألة انضمام أية دولة للاتحاد الأوروبي على أساس المبادئ التي تم تحديدها في كوبنهاجن عام ,1993. وهي التي ينبغي أن يتم تطبيقها على تركيا من اجل الاعتراف بها رسمياً كمرشحة لعضوية الاتحاد.
ثم إن مسألة حدود أوروبا شكلت منذ فترة طويلة موضوع كتب وندوات جامعية ودراسات مختلفة، مع ذلك يمكن القول إن طرحها بصورة ملموسة لم يتم قبل عام 1989. إذ قبل هذا التاريخ كانت الأمور واضحة، جلية، في ظل الانقسام الثنائي بين معسكرين، هما معسكر أوروبا الغربية ومعسكر الكتلة الشيوعية بقيادة الاتحاد السوفييتي.
لقد فتح انهيار جدار برلين الباب واسعا أمام مسيرة التوحيد الأوروبي في إطار الحدود

التي فرضتها فترة الحرب الباردة في أعقاب الحرب العالمية الثانية. لكن في الوقت نفسه اهتز النظام الذي كان سائدا في ظل وجود المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي لتحل محله حالة من الضبابية بكل ما يترتب عنها من تساؤلات مقلقة حول احتمالات المستقبل، ذلك أنه لم يعد هناك خصم محدد الهوية، مثلما كان الاتحاد السوفييتي والدول التي كانت تدور في فلكه، وكذلك لم يعد هناك شركاء طبيعيون، باختصار زالت المنافسات الجغرافية السياسية الواضحة في أوروبا، بل إن أوروبا هذه غدت بمثابة مجال حيوي ينبغي بناؤه!. وظلت مسألة الحدود المتجددة بدون إجابة مقنعة، ونهائية، أو يتفق عليها أصحاب القرار. وكانت أوروبا على مدى قرون عديدة عرضة للتمزق بسبب النزاعات والحروب، كما أنها تعرضت للعديد من الغزوات الخارجية وشهدت الكثير من التحالفات المتناقضة، هذه الأمور كلها جعلت من الصعوبة بمكان تحديد شروط توحيدها ثم إن القانون نفسه يترك هامشا كبيرا للتفسيرات المختلفة حول شروط عضوية الاتحاد الأوروبي. وقد جاء في أحد التعريفات القانونية أنه "يحق لكل دولة أوروبية أن تصبح عضوا في الاتحاد الأوروبي"، لكن مشروع الدستور الأوروبي يحدد: "الاتحاد مفتوح لجميع الدول الأوروبية التي تحترم قيم الاتحاد، وتلتزم بتشجيعها بالاشتراك مع الدول الأخرى"، ولا يمكن من هذين التعريفين الوصول ضبط واضح للحدود النهائية بصيغة ما للاتحاد الأوروبي. ويرى بعض الأكاديميين الأوروبيين أن ما يحدد أوروبا يتمثل في إرادة الأمم والشعوب الأوروبية في العيش المشترك، العيش معا، وهذا يتطلب الجمع بين التاريخ والجغرافية والقانون ولكن في الوقت نفسه تجاوزها، خاصة وأن عملية التوسع مستمرة خلال السنوات القادمة؟.